

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

رسائل إدارة العمليات العسكرية: بين الواقع وآمال الثوار

تقرير صادر عن وحدة التوافق والهوية المشتركة في مركز الحوار السوري

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين. أعلن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري. يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد:

د. أحمد قربي

ساهمت في العمل:

هنادي حجار

وحدة التوافق والهوية المشتركة

11 جمادى الآخرة 1446 هـ الموافق لـ 14 كانون الأول/ديسمبر 2024 م

 WWW.SYDIALOGUE.ORG

تمهيد:

مع بدء عمليات "ردع العدوان" حرصت غرفة "إدارة العمليات العسكرية" على تقديم خطاب تطميني لمختلف مكونات الشعب السوري من جهة المساواة مع بقية المكونات وضمان الحقوق والحريات الدينية والالتزام بمبادئ العيش المشترك، وتأكيد الأمر مع دخول الفصائل إلى مدينة حلب، حيث تواترت الشهادات بتوافق الوعود مع السلوك الذي التزمت به فصائل "غرفة إدارة العمليات العسكرية".

ومع تقدّم هذه الفصائل باتجاه مناطق حاضنة نظام الأسد، استمرت بالخطاب نفسه مع إضافة الابتعاد عن الثأر والانتقام، وهو أيضاً ما تأكد بشهادات متضاربة عن سلوكها أثناء دخول أرياف حماة ومدن حمص ودمشق، ومحافظتي طرطوس واللاذقية.

وعلى اعتبار أن معظم فصائل "غرفة إدارة العمليات العسكرية" منبثقة أساساً من الثورة، ومحسوبة من قواها، فمن الطبيعي ألا يكون هنالك تطمينات لجمهور الثورة في المراحل السابقة، ولكن مع سقوط نظام الأسد المجرم، وانتقال غالبية هذه الفصائل إلى السلطة والحكم، فمن الطبيعي أن تبدأ قوى الثورة بمطالبتها بتطمينات خشية الانقلاب على المبادئ الأساسية التي يُفترض أنها قامت أساساً لتحقيقها خصوصاً بما يرتبط بمبادئ الحرية والكرامة ومحاسبة المجرمين وإعادة الحقوق لأصحابها، خصوصاً أن السوريين وغيرهم تاريخياً وفي التاريخ المعاصر شهدوا ثورات مضادة انقلبت فيها قوى على شقيقاتها عندما وصلت السلطة واستلمت زمام الأمر. فما هي التطمينات التي جاءت من غرفة "إدارة العمليات العسكرية" وقائدها أحمد الشرع على مستوى الخطاب والتطبيق؟ وهل تُمثل تطمينات لقوى الثورة والمعارضة؟

كما نعلم أن ثمة مبادئ أساسية قامت الثورة السورية لأجلها تتمثل في شعاراتها الأولى، ويمكن تلخيصها بمبادئ أربعة: الحرية بمعناها الواسع والسياسي تحديداً، وبما تعنيه من التخلّص من العبودية، والكرامة بحيث أن المواطن يعيش في وطنه مُعزّزاً مكرماً دون أن تستطيع أية سلطة إذلاله، والتعددية بعيداً عن مظاهر الحكم الفردي الاستبدادي الدكتاتوري، وسيادة القانون التي تعني خضوع الحكام والمحكومين للقانون بعيداً عن العشوائية والمزاجية التي عادة تكون مرتبطة بأوامر الدكتاتور¹.

¹ لا شك أن ثمة مبادئ أخرى أساسية رفعتها الثورة السورية مثل: السلطة للشعب وفصل السلطات واحترام الحقوق والحريات..إلخ، ولكنها من حيث الأصل كلها تعود إلى العنوانين الرئيسيين: الحرية والكرامة.

يأتي هذا التقرير مبنيًا على منهجية تحرير المحتوى لجميع البيانات والرسائل والبلاغات التي صدرت من غرفتي "إدارة العمليات"² و"القيادة العامة"³ على التلغرام منذ إطلاق عملية "ردع العدوان" بتاريخ 2024/11/27 وحتى تاريخ صدور هذا التقرير في 2024/12/14⁴، حيث كان إجمالي ما صدر في الغرفتين ما يلي:

العدد	النوع	
18	بيانات	1.
31	صور وتعليقات لـ أحمد الشرع	2.
8	فيديوهات لـ أحمد الشرع	3.
9	تصريحات لـ أحمد الشرع	4.
11	تعليقات من أعضاء في غرفة "إدارة العمليات" والمتحدث باسمها	5.
77	المجموع	

دولة القانون: المعنى الأكثر تكراراً

يُقصد بسيادة القانون خضوع الحكام والمحكومين للقانون بما يعنيه ذلك أن يكون جميع المواطنين -بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو طائفهم- سواسية أمام القانون من دون تمييز، وبما يعنيه أن القاعدة القانونية ستكون هي الناظمة لشؤون الدولة بعيداً عن الآراء ورؤى الحاكم كما كان حال سوريا في زمن نظام الأسد البائد.

من حيث الخطاب، يُعدّ معنى سيادة القانون هو المعنى الأكثر حضوراً في بيانات غرفتي التلغرام محل الرصد، حيث تكرر هذا المعنى (24) مرة في مختلف البيانات والخطابات، ولعل السبب في وراء تكرار هذا المعنى أنه يُمثّل نقطة التقاء بين أدبيات الفصائل العسكرية المشاركة في عملية "ردع العدوان" ومطالب ثورة الشعب السوري بمختلف فئاته ومكوّناته، فضلاً عن أنه يعطي رسالة تطمين للدول.

أما من حيث الأدوات والتطبيق، فحتى هذه اللحظة لم تصدر عن أي من المؤسسات والشخصيات التي استلمت السلطة في دمشق أي قرار أو تصريح يُبيّن القواعد القانونية التي ستحكم المرحلة الانتقالية؛ على سبيل المثال: لم يتم توضيح مصير دستور

² غرفة "إدارة العمليات العسكرية" على التلغرام، شوهد في: 2024/12/12.

³ غرفة "القيادة العامة" على التلغرام، شوهد في: 2024/12/12.

⁴ رصدت بيانات غرفتي التلغرام للفصائل العسكرية بقيادة "هيئة تحرير الشام" لأنه فعلياً هي من تولت السلطة في دمشق، وتعد حكومة تصريف الأعمال أحد الأجسام التابعة لها.

2012، ولا الصلاحيات التي تحوزها غرفة "إدارة العمليات العسكرية" ولا شخصياتها، ولا العلاقة بينها وبين قائدها أحمد الشرع، ولا العلاقة بين كل هؤلاء وحكومة تصريف الأعمال، كل ذلك يختلف عن التطبيق المطلوب لفكرة "دولة القانون"، إذ إن من شروط القاعدة القانونية النشر والإعلام.

الحرية والكرامة: الشعارات الأولى التي لا يتسع لها السياق

تُمثّل الحرية والكرامة كما ذكرنا سابقاً، العنوان العريض والرئيس الذي قامت الثورة السورية لتحقيقه، وقد كانت هذه المعاني هي التالية في الحضور ضمن بيانات وتصريحات "إدارة العمليات العسكرية" وقيادتها والإدارة السياسية التابعة لحكومة الإنقاذ "حكومة تصريف الأعمال حالياً"، حيث ورد معنى الكرامة في بيانات الغرفتين وتعليقات وكلمات قيادتها ما يقارب (22) مرة لمعنى الكرامة، و(16) مرة لمعنى الحرية، ولعل من الأسباب التي دفعت للتأكيد على هذين المعنيين، أنهما يُمثّلان فعلياً الشعار الأولى للثورة السورية؛ ثورة الحرية والكرامة، وهما في الوقت نفسه، يُعطيان تطمينات ليس لجمهور الثورة فحسب، بل ولحاضنة النظام. هذا من حيث الخطاب.

أما من حيث الأدوات والتطبيق، فلا يمكن خلال الفترة القصيرة الماضية (سبعة أيام) فقط على سقوط نظام الأسد المجرم، أن تكون هنالك فسحة للسلطة الجديدة لتطبيق أدوات تُكرّس هذه المفاهيم على أرض الواقع، خصوصاً أن الأولوية حالياً هي لضبط الأمن واستعادة الاستقرار، بما يتطلّب ربما إجراءات استثنائية قد تحدّ من تفعيل الحرية بأبعادها السياسية والشخصية، أما على الصعيد المجتمعي، فقد تركت السلطة الجديدة لمختلف منظمات المجتمع المدني حرية التحرك لمساعدتها في استعادة الخدمات الأساسية. على سبيل المثال، ساهمت المنظمات الإنسانية بتأمين الاحتياجات الأساسية وعلى رأسها مادة الخبز⁵، وقام الدفاع المدني السوري "الخوذ البيضاء" والفرق التطوّعية بعدة حملات تطوّعية لتنظيف الشوارع.

احترام التنوّع والتعددية: حضور الأولى وغياب الثانية

يفترض التنوّع الثقافي الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات والمنتمين إلى جماعات السكان الأصليين، وبالتالي يفترض أن تكون هنالك قواعد قانونية واجتماعية وأخلاقية تحترم هذا التنوّع، بل على قاعدة المساواة أمام القانون بالنسبة لجميع المكونات⁶.

⁵ ينظر على سبيل المثال: توزيع سلال إغاثية ومادة الخبز للأسر الأكثر تضرراً في حمص، إحسان للإغاثة للتنمية، 2024/12/11، شوهد في: 2024/12/13، [تأمين الاحتياجات](#)

[الأساسية لأهلنا في حلب من المياه والخبز](#)، منظمة بنفسج، 2024/12/4، شوهد في: 2024/12/13.

⁶ [الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي](#)، الأمم المتحدة، شوهد في: 2024/12/12.

في حين تدور التعددية حول "مشروعية تعدد القوى والأراء السياسية واختلافها داخل المجتمع، وحقها في التعايش والمعارضة والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي، في جو يسوده حرية التعبير والتنظيم، بما يؤدي إلى توفر فرص متساوية -على الأقل نظرياً- أمام الجميع للمشاركة في القرار والوصول إلى السلطة، وفي الوقت ذاته، منع الهيمنة من قبل تيار فكري أو سياسي على المجتمع"⁷.

جاءت خطابات غرفتي "إدارة العمليات العسكرية" و"القيادة العامة" لتؤكد على قضية التنوع السوري واحترامه، حيث ورد هذا المعنى ما يقارب (12) مرة، في حين لم يرد فيها أي مما يشير إلى التعددية، تحديداً بمعناها السياسي، ولعل تركيز تلك الخطابات والبيانات على الرسائل المجتمعية والسياسية التي تطمئن بقية المكونات، وسحب ورقة "حماية الأقليات" من يد نظام الأسد البائد، جعلها تهتمّ بالمعنى الأول من دون الثاني، خصوصاً أن استحقاقات التعددية السياسية لم يحن موعدها بعد باعتبار أن الأولوية كانت لإسقاط نظام الأسد عبر العمليات العسكرية.

من حيث الأدوات والسلوك، حرصت الفصائل العسكرية التي دخلت المدن السورية واستعادتها من نظام الأسد البائد على الالتزام بما وعدت به، من حيث احترام التنوع السوري عبر احترام خصوصيات المكونات السورية الثقافية والاجتماعية والدينية، وعدم الإساءة لها. أما على مستوى التعددية السياسية، فلم تظهر حتى الآن ملامح تشير إلى الالتزام باحترام هذا المبدأ سواء على مستوى إبراز أدوار بقية الفصائل العسكرية التي ساهمت في معركة "ردع العدوان"، أو على مستوى تشكيل "حكومة تصريف الأعمال"، إذ إنها اقتصرت حتى الآن على "حكومة الإنقاذ" التابعة لـ "هيئة تحرير الشام"، أو حتى على مستوى توزيع مراكز صنع القرار من حيث حصرها وبشكل واضح في شخص أحمد الشرع⁸.

بين العدالة الانتقالية والعفو:

تُمثل العدالة الانتقالية مجموعة الآليات والأدوات للتعامل مع تركة وإرث من الانتهاكات بهدف كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وبالتالي تهدف العدالة الانتقالية إلى الاعتراف بضحايا تجاوزات الماضي على أتهم أصحاب حقوق، وتعزيز الثقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وثقة الأفراد في مؤسسات الدولة الجديدة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون بما يُساهم في المصالحة ومنع الانتهاكات الجديدة⁹.

⁷ Pluralism, [Cambridge dictionary](#).

⁸ على سبيل المثال: ظهر أحمد الشرع في (45) تصريحاً وبياناتاً وفيديو مصوراً، في حين كل الفيديوهات والبيانات التي صدر فيها أعضاء من غرفة "إدارة العمليات العسكرية" كان (11) مرة.

⁹ [لجنة عن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان](#)، الأمم المتحدة، شوهدي في: 2024/12/14.

كذلك تشير قواعد الأمم المتحدة المرتبطة بالعدالة الانتقالية على رفض تدابير العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما أنه لا يجوز وفق هذه القواعد أن تُقيّد تدابير العفو حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الحصول على سبل انتصاف وجبر فعالية، كما لا يجوز أن تُعرقل حقوق الضحايا أو المجتمعات في معرفة الحقيقة بشأن تلك الانتهاكات¹⁰.

بالانتقال إلى الخطاب الصادر عن غرفتي "إدارة العمليات العسكرية" و"القيادة العامة" بخصوص العدالة والعفو، كان هنالك شبه تساوي -على الأغلب غير مقصود- في التركيز على تطبيق قواعد العدالة بحق مرتكبي الجرائم والانتهاكات بحق السوريين، ومنح العفو لحاملي السلاح من طرف نظام الأسد البائد؛ حيث ورد التأكيد على العفو في (5) مواضع، وقريب منها بالنسبة للتأكيد على العدالة والمحاسبة (6 مواضع)، بل كان هنالك قرار واضح بالعفو عن جميع المُجندين في جيش نظام الأسد¹¹.

على مستوى السلوك والأدوات، التزمت فصائل "إدارة العمليات العسكرية" بشكل عام بما أعلنته بخصوص العفو، حيث إنها لم تقم باعتقال أي من كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين والشبيحة "المدنيين حاملي السلاح"، فضلاً عن المجندين إلزامياً والذين كانت أعدادهم بالآلاف، وانتشروا على قارعة الطرق إبان سقوط نظام الأسد. أما بخصوص العدالة ومحاسبة المجرمين، باستثناء بعض الحالات الفردية التي انتشرت بشكل غير رسمي¹²، لم تقم غرفة العمليات باتخاذ إجراءات واضحة في مسار العدالة، والتي يُفترض أن يأتي في مقدمتها إصدار مذكرات اعتقال بحق كبار مسؤولي نظام الأسد العسكريين والأمنيين الذين ارتكبوا مئات جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية بحق السوريين، ولعل الأسباب التي دفعت السلطة الجديدة في سوريا، أن هنالك ضغوطاً دولية عليها تؤكد على ضرورة استمرار مؤسسات الدولة وتغليب لغة التسامح والعفو، منعاً -من وجهة نظرها- من الانزلاق نحو الاقتتال بين بعض مكونات الشعب في حال اتخاذ خطوات واضحة باتجاه المحاسبة والمساءلة.

خاتمة:

أكدت مختلف البيانات والتصريحات التي صدرت عن غرفتي "إدارة العمليات العسكرية" و"القيادة العامة" على معاني أساسية تُمثّل تطمينات لمختلف توجّهات المجتمع السوري، بما في ذلك قوى الثورة والمعارضة، سواء فيما يتعلق بمعاني الحرية والكرامة

¹⁰ أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2009، ص 43-46.

¹¹ العفو العام عن جميع العسكريين المجندين تحت الخدمة الإلزامية، غرفة "إدارة العمليات العسكرية" على التلغرام، 2024/12/9، شوهد في: 2024/12/14.

¹² على سبيل المثال: أسامة العطار، تفاصيل القاء القبض على سامر سلوم: ملاحقة "الشبيحة" وسقوط أحد رموز القمع في سوريا، النصر الإخباري، 2024/12/13، شوهد في:

2024/12/14.

ودولة القانون واحترام التنوع والعتفو ومحاسبة المجرمين، في حين كان هنالك غياب كامل للحديث عن التعددية خصوصاً بمعناها السياسي، حيث لم تتضمن أي من هذه البيانات والتصريحات إشارة إلى هذا المعنى.

أما على مستوى السلوك، فأظهرت قيادة "غرفة إدارة العمليات" وكذلك "حكومة تصريف الأعمال" التزاماً باحترام مبدأ التنوع، والخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمكونات السورية المختلفة، وكذلك التزاماً بقواعد العفو، حيث إنها لم تقم باعتقال أي من كبار مسؤولي نظام الأسد البائد فضلاً عن عناصره، في حين أنها لم تظهر أيّاً من السلوكيات أو الأدوات التي تُكرّس مبادئ الحرية والكرامة، وسيادة القانون، والتعددية السياسية، والعدالة والمحاسبة، وهي المعاني الأساسية التي يُطالب بها الشارع السوري، والتي تُمثّل الشعارات الرئيسية التي ضحّوا لأجلها بالغالي والنفيس¹³.

لا شك أنه من المبكر المطالبة بوسائل وأدوات وسلوك فعليّ لتحقيق هذه المبادئ بشكل كامل خصوصاً في هذا التوقيت الاستثنائي، ولكن، بالمقابل، لا يمكن القول بوجود تعارض بين السعي لتحقيق الاستقرار ووضبط الأمن، وبين المُضيّ ببعض الإجراءات والاستحقاقات الحالية التي تستند لمبادئ رئيسة طالما خرجت الثورة لأجلها، وفي مقدمتها: الحرية والتعددية وما تتطلبه من نبذ الاستبداد وحكم الفرد، والمباشرة بتطبيق قواعد العدالة والمساءلة عبر إصدار مذكرات توقيف بحق كبار مسؤولي نظام الأسد البائد الذين ارتكبوا مئات المجازر والجرائم بحق السوريين.

إذا كانت حاضنة نظام الأسد البائد تحتاج لتطمينات على مستوى التعايش السلمي واحترام التنوع والعفو خطاباً وسلوكاً، فإن حاضنة الثورة بحاجة لتطمينات على مستوى المباشرة بتطبيق قواعد العدالة والمساءلة، وفتح المجال العام سياسياً ومجتمعياً على مستوى ضمان حرية الرأي والتعبير واحترام التعددية السياسية وحرية الإعلام... إلخ، وبالتالي يفترض ألا توفّر السلطة الحالية أية فرصة لإظهار احترامها لهذه المبادئ إلا وقامت به، خصوصاً أن مثل هذه الخطوات ولو كانت قليلة فإنها ستُرسل رسائل طمأننة لا تساعد على تقوية العلاقة بينها وبين الشارع السوري فحسب، بل وتساعد السلطة على المضي بخطواتها وسياساتها بشكل ناجح، خصوصاً أن المرحلة الحالية بحاجة لتكاتف الجميع، جميع السوريين.

¹³ لعل البعض يرى أن سماح أحمد الشرع للفصائل التي كان على خلاف معها بالمشاركة في معارك التحرير، وحتى معارضيه من شخصيات المعارضة بالدخول إلى سوريا، هو نوع من أنواع السلوك التي تدل على احترامه لمبادئ الحرية.

نعتقد أن السلوكيات المرتبطة بمبدأ الحرية التي يطالب بها الشارع الثوري تتجاوز قضية التفاعل السلبي "عدم الاعتقال، عدم المنع من المشاركة" إلى التفاعل الإيجابي خصوصاً على المستويين السياسي والمجتمعي، من مثل: وجود قواعد قانونية والتزام واضح من السلطة بتطبيقها تسمح بحرية المجتمع المدني وحرية تشكيل الأحزاب وحرية الإعلام.. إلخ.

ملحق رقم 1 يوضح المعاني الرئيسية التي وردت في بيانات وتصريحات غرفتي "إدارة العمليات العسكرية" و"القيادة العامة" وقيادتها

الحرية

العدالة الانتقالية ومحاسبة المجرمين

دولة القانون/سيادة القانون

العفو

الفردية

التنوع

حكم الجماعة

الكرامة

ملحق رقم 2 يوضح نسب المعاني التي وردت في بيانات وخطابات غرفتي "إدارة العمليات العسكرية" و"قيادة العمليات"

